

واقع وأداء الإنفاق الحكومي في دعم قطاع التعليم العالي

– دراسة قياسية في الجزائر (2000-2021) –

The reality and performance of government spending in supporting the higher education sector

A benchmark study in Algeria (2000-2021)

قلعي كريمة¹

¹جامعة البويرة (مخبر السياسات التنموية والدراسات الاستشرافية)، الجزائر، k.kalai@univ-bouira.dz

تاريخ النشر: 12 / 31 / 2025

تاريخ القبول: 01 / 12 / 2025

تاريخ الاستلام: 24 / 09 / 2025

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الأهمية البالغة للإنفاق الحكومي من خلال دعمه للمورد البشري (الطلبة) في قطاع التعليم العالي، حيث كلما زادت نفقات ومنح الدولة على قطاع التعليم زاد عدد تكوين الطلبة، تمت دراسة إحصائية لقياس الإنفاق الحكومي المعبر عنه (بالنفقات العامة) على قطاع التعليم المعبر عنه (نسبة الالتحاق بالمدارس العليا) في الجزائر خلال الفترة (2000-2021)، لتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على منهج تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط ودراسة صلاحيته باستخدام أدوات إحصائية، تبين من نتائج البحث وجود تأثير إيجابي ومعنوي للإنفاق الحكومي على قطاع التعليم المعبر عنه بنسبة الالتحاق بالمدارس العليا في الجزائر، فسرت النتائج بأن الزيادة في النفقات الحكومية من خلال المنح الدراسية والتسهيلات والأموال المنفقة على المقاعد الدراسية من خلال التعليم المجاني وتوفير مناصب شغل بعد تكوين في المدارس العليا يزيد من تكوين النخبة وبالتالي تساهم في زيادة البحث وتحقيق نجاح في دعم قطاع التعليم العالي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي؛ المورد البشري؛ التعليم العالي؛ نموذج الانحدار الخطي البسيط.

ترميز JEL: C01، E24، I23 ، C63.

Abstract :

his study aims to identify the critical importance of government spending through its support for human resources in the higher education sector, as the more state expenditures and grants on education, the more students are trained. A statistical study was conducted to measure government spending, expressed as (public expenditures), on human resources, expressed as (high school enrollment rate) in Algeria during the period (2000-2021). To achieve this goal, the method of estimating the simple linear regression model was relied upon and its validity was studied using statistical tools. The results of the study showed a positive and significant impact of government spending on human resources, represented by the enrollment rate in higher education in Algeria. The results were interpreted as meaning that the increase in government expenditures through scholarships, facilities, and funds spent on study seats through free education and the provision of job positions after training in higher education increases the formation of the elite and thus contributes to increasing research and achieving the success of higher education and competencies in Algeria.

Keywords: Government spending; human capital; higher education; simple linear regression model.

JEL Classification Codes: C01، E24، I23 ، C63.

1. مقدمة:

يلعب الإنفاق الحكومي دورا هاما على مختلف القطاعات، فقد تناول العديد من الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم وتوجهاتهم الفكرية مفهوم الإنفاق الحكومي من جوانبه المتعددة واعتبروه أمرا ضروريا لتحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية أو مقبولة، وقد ناقشت العديد من الدراسات أهمية زيادة حجم للإنفاق الحكومي كمحدد أساسي للنمو الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية على حد سواء حيث حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة

تعتبر الموارد البشرية ومدى كفاءتها من المقاييس الأساسية التي تقيس درجة تطور الأمم باعتبارها من المكونات الرأسمالية والأصول المؤثرة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدول، حيث أصبح العنصر البشري ودرجة كفاءة العامل في تحقيق التقدم خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين، اتجهت الآراء نحو التركيز على أن الأفراد وليست الموارد المادية سواء المالية منها أو العقارات.

تؤكد النظريات الاقتصادية الحديثة ضرورة توسيع الاستثمار في المورد البشري كعامل محفز للتعليم خاصة بالنسبة للدول التي تشهد مرحلة من الركود، حيث أن المورد البشري يمثل مصدرا مستمرا يمكن الاستثمار فيه مما يزيد من انتعاش الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي.

يلعب الإنفاق الحكومي دورا أساسيا في التأثير الإيجابي على الدول فالنفقات على قطاع التعليم العالي استخدمت بهدف زيادة معدلات نموها الاقتصادي وتحقيق التعليم والكفاءات. مما أدى لاجتهاد مؤسسات التعليم العالي باستمرار للتميز ولضمان الجودة في خدماتها التعليمية والبحثية.

ولمعرفة واقع وأداء الإنفاق الحكومي في التعليم العالي نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم العالي في الجزائر (2000-2021)؟

للإجابة على الإشكالية الرئيسية سنقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل حقق الإنفاق الحكومي دورا في زيادة نسبة الالتحاق بالتعليم العالي؟

- ما هي علاقة الإنفاق الحكومي وقطاع التعليم العالي؟

- الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية نقترح الفرضيات التالية:

- بزيادة نسبة الإنفاق الحكومي من خلال المنح والمناصب تزيد نسبة الالتحاق بالتعليم العالي.

- علاقة الإنفاق الحكومي علاقة طردية مع قطاع التعليم العالي من خلال دعم الطلبة بالنفقات الدراسية.

- الأهداف:

نذكر أهداف الدراسة كما يلي:

- ربط المجال الاقتصادي بمجال التعليم العالي؛

- قياس شدة الارتباط بين الإنفاق الحكومي ونسبة الالتحاق بقطاع التعليم العالي؛

- وضع نموذج قياسي لقياس أثر الإنفاق الحكومي على التعليم العالي؛

- توضيح مدى مساهمة الدولة بمختلف منحها الدراسية في رفع الكفاءات وخلق مناصب شغل للمورد البشري لتكوين نخبة وتقليص البطالة.

2. الإطار لمفاهيمي للإنفاق الحكومي:

سنتطرق لمفاهيمها في النقاط التالية:

1.2. تعريف الإنفاق الحكومي:

يعرف بأنه مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة بواسطة إدارات وهيئات ووزارة المختلفة، لتلبية الحاجات العامة للمجتمع. (سوجي، 2000، صفحة 27)

يعرف أيضا بأنه: إعانات البطالة والتأمين ضد العجز والمرض، فهذه المنح تساهم في تخفيض من رغبة الأفراد في العمل والادخار لأنها تعتبر منح مشروطة في بعض الحالات في رفع الرغبة في العمل عن طريق رفع معنويات الأفراد، فإن المنح تزيد مع الزيادة في حجم العمل والادخار يمكن أن تساهم في زيادة الرغبة في العمل والادخار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. (J.R. .R. Gupta, 2007, p. 118)

2.2. أهداف الإنفاق الحكومي:

يسعى الإنفاق الحكومي لتحقيق أهداف جوهرية يمكن تلخيصها كما يلي: (حشيش، 1992، صفحة 220)

- تحقيق العمالة الكاملة: يعد التوظيف الكامل لقوى البشرية وكافة الموارد الإنتاجية من أهم العوامل المحددة

مستوى المعيشة في المجتمعات المتقدمة، ففي المجتمعات ذات النظام الرأسمالي المتقدم تبرز أهمية دور الاستثمارات الخاصة كأحد العوامل المحركة لموازنة الاقتصاد الوطني من أجل دوره في خلق الثروة وتوظيف اليد العاملة وتشغيل الموارد المعطلة وبالتالي المساهمة في رفع مستوى المعيشة.

3.2. عناصر الإنفاق الحكومي:

يتكون من ثلاثة عناصر نذكرها كما يلي: (بن سليمان، 2019، الصفحات 3-4)

- النفقة العامة مبلغ نقدي:

تأخذ دائما الشكل النقدي من أجل تسهيل مراقبة الحكومة للإنفاق الحكومي، بالإضافة إلى أن جميع التعاملات تتم بواسطة النقود. وبالرغم من أن الإنفاق العام قد ضل لفترة طويلة من الزمن يتم بصورة عينية، كقيام الدولة بمصادرة جزء من ممتلكات الأفراد أو الاستيلاء على ما تحتاجه من أموال ومنتجات دون منح أصحابها تعويضا عادلا، أو إجبار الأفراد على العمل دون أجر، إلا أن هذا الوضع قد زال بعد انتهاء مرحلة اقتصاد المقايضة أو كما كان يسمى بالتبادل العيني، ثم أصبحت النقود الوسيلة والأداة الوحيدة في جميع المعاملات والمبادلات.

- مصدر النفقة العامة هي شخص معنوي عام:

إن الجهة الوحيدة التي لها الحق في عملية الإنفاق هي الدولة من خلال مختلف أجهزتها ومؤسساتها ضمن قوانينها المعمول بها لذلك يجب على النفقة العامة أن تتم بمعرفة إحدى مؤسسات الدولة، أي الأشخاص الإدارية العامة وعلى رأسها الدولة والمؤسسات عنها كالهيئات العامة الوطنية والإدارة المحلية (الولايات، البلديات والأشخاص المعنوية العامة الأخرى).

إن النفقات التي ينفقها الأشخاص أو الأفراد لا تعتبر نفقة عامة حتى لو كانت تهدف إلى تحقيق منفعة عامة مثال ذلك أنه إذا قام شخص ببناء مستشفى ثم تبرع للدولة، فإن هذا الإنفاق لا يعد عاما، ذلك أن الأموال التي قام بإنفاقها تعد أموالا خاصة وليست عامة بالرغم من عمومية الهدف.

- تحقيق المنفعة العامة:

الهدف الأساسي من الإنفاق الحكومي هو تحقيق منفعة عامة، أي أنه من الضروري أن تستخدم النفقة العامة من أجل إشباع الحاجات العامة، انطلاقا من مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء الحاجات العامة هي الحاجات التي لا يستطيع الفرد في المجتمع إشباعها بمفرده مثل الحاجة إلى خدمات الأمن والدفاع والقضاء، والمواصلات والمرافق العامة.

يقوم هذا العنصر على اعتبارين: الاعتبار الأول هو أن المبرر الأساسي لقيام الدولة بالإنفاق العام هو إشباع الحاجات العامة والاعتبار الثاني هو أن الأفراد يتحملون عبئ النفقات العامة.

3. الإطار لمفاهيمي للمورد البشري:

يعتبر العنصر البشري مهم في تحقيق التنمية والاقتصاد، سنتطرق إلى مفاهيمه كما يلي:

3.1. تعريف المورد البشري:

يعرف بأنه ذلك الوعاء الذي يشمل كافة أصحاب المصلحة الداخليين من مدراء ومشرفين وكذلك العاملين ومعارفهم ومهاراتهم وخبراتهم وعاداتهم وابتكاراتهم، هذه العناصر أضحت اليوم موارد حساسة وبالغة الأهمية للمنظمات لارتباطها المباشر بقدرتها على الاستجابة للتغيرات التي تمس بيئتها.

يعرف أيضا من المصطلحات الحديثة نسبيا، يطلق عليه Human Capital مصطلح رأس المال البشري حيث بدأ استخدامه في أوائل الستينات من القرن العشرين كأسلوب لجذب وتوجيه الانتباه نحو مساهمة الأفراد في أداء المنظمات، وأصبح فينا بعد من المصطلحات الشائعة في الإدارة والاقتصاد أعمال حيث أشار بعض الباحثين بأن بدايات الاهتمام برأس المال البشري يمكن ربطها بأعمال آدم سميث في القرن الثامن عشر وفي القرن التاسع عشر لروبرت أوين. (Ricceri, 2008, p. 39)

تعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) المورد البشري على أنه المعارف والمؤهلات الكفاءات وكل المميزات الأخرى التي يمتلكها الإنسان أو يكتسبها، حيث تمده بمزايا الاجتماعية والاقتصادية والشخصية، تحقق له الرفاهية الفردية والاجتماعي والاقتصادية. (OCDE, 2007)

يعرف أصل مفهوم المورد البشري إلى أعمال آدم سميث في القرن الثامن عشر، حيث أكد سميث على أهمية القدرات المكتسبة والمفيدة لجميع سكان أو أعضاء المجتمع، بحيث أن الفرد سوف يتحمل تكاليف الحصول على مثل هذه القدرات، باكتسابه لها تصبح كرأس مال ثابت ومحقق. (Guide on Measuring Human Capita, 2016)

2.3. خصائص المورد البشري:

- يتميز بعدة خصائص ومميزات أساسية نذكرها كما يلي: (بوعتلي و عزواني، 2019، صفحة 105)
- يتسم رأس المال البشري ببُعدين أساسيين، هما: الرصيد، أي قيمة رأس المال البشري المحسوبة أو المقدرة في نهاية السنة أو في وقت معين.
- إن رأس المال البشري يتزايد بالاستخدام و يميل للتوليد الذاتي، حيث إن المعرفة عند الاستعمال تكون مصدرا لمعرفة أفضل أعمق وأكثر كفاءة، مما يعني أن الوقت يمكن أن يعمل لصالح رأس المال البشري في تراكم المعرفة والخبرة و التعليم.
- لا يمكن فصله عن مالكه.
- ليس منتجا فقط للسلع والخدمات بل يستهلكها أيضا.
- للمورد البشري بعض الأفضلية والحاجات التي يتطلب إشباعها والتي لا توجد في رأس المال المادي.
- لا يمكن بيعه كما هو الحال بالنسبة لرأس المال المادي.
- بوفاة الإنسان، يتلاشى رأس المال البشري باستثناء الاختراعات المسجلة والمحمية بحقوق الملكية على عكس رأس المال المادي.

3.3. أهمية المورد البشري:

- لرأس المال البشري أهمية كبيرة، نذكر أهمها كما يلي:
- أصبحت الأهمية الاقتصادية لرأس المال البشري في الميزة التنافسية للفرد وفي النجاح الاقتصادي للبلدان أكثر أهمية حيث يوفر الاستثمار في رأس المال البشري العديد من المزايا الأخرى غير الاقتصادية كتحسين الحالة الصحية، تعزيز الرفاهية الشخصية، تماسك اجتماعي أكبر، إذ ينظر العديد من الاقتصاديين على أن هذه الفوائد ذات أهمية بالغة في شكل أرباح أعلى وتحقيق نمو اقتصادي. (Guide on Measuring Human Capita, 2016, p. 17)

- اهتم الاقتصاديون برأس المال البشري باعتباره العنصر الإنتاجي في عمليات التنمية الاقتصادية على الرغم من منفعة كل الوسائل المادية لتحقيق التطور العلمي وارتفاع معدلات التنمية إلا أنه إن لم يتوفر العنصر البشري فهو المحرك الأساسي للعملية الإنتاجية بشرط أن يكون ذو كفاءة. (شتوح، 2012، صفحة 140)

4. الإطار لمفاهيمي حول قطاع التعليم العالي:

يجتهد قطاع التعليم العالي باستمرار للتميز ولضمان الجودة في خدماتها التعليمية والبحثية ، نذكر أهم مفاهيمه كما يلي:

1.4. مفهوم التعليم العالي:

هو عبارة عن مرحلة تعليمية مكملّة للمراحل التعليمية السابقة، يقصد به كل أنواع التعليم الذي يلي المرحلة الثانوية، يهدف إلى تنمية فكر ومهارات وقدرات الطالب في العديد من المجالات ليتمكن بعد تخرجه من الإسهام في المسيرة التنموية للبلاد.

2.4. أهداف جودة التعليم العالي:

لجودة التعليم العالي أهداف عدة نذكر منها: (نذير، يومي 29 و 30 أبريل 2018، صفحة 05)

- التأكيد على أن الجودة وإتقان العمل وحسن الأداء مطلب وظيفي عصري وواجب وطني، تتطلبه مقتضيات المرحلة الراهنة؛
- تنمية روح العمل الجماعي والتعاوني للاستفادة من كافة العاملين في المؤسسة؛
- ترسيخ مفهوم الجودة تحت شعارات الوقاية خير من العلاج والتعليم مدى الحياة؛
- الاهتمام بمستوى الأداء للإداريين والأساتذة في مؤسسات التعليم العالي من خلال المتابعة الفاعلة وتنفيذ برامج التدريب المستمرة، مع التركيز على جودة جميع أنشطة مكونات النظام التعليمي؛
- الوقوف على المشكلات التعليمية في الواقع العملي ودراستها وتحليلها بالأساليب والطرق العلمية واقتراح الحلول المناسبة ومتابعة تنفيذها؛
- فتح قنوات الاتصال والتواصل ما بين مؤسسة التعليم العالي والجهات الرسمية والمجتمعية لزيادة الثقة بينهما والتعاون مع المنظمات التي تسعى لتحديث برامجها وتطويرها؛
- اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير التي تعزز وترفع من مستوى الجودة وتقلل من وقوع الأخطاء في التدريس؛

3.4. أهمية التعليم العالي:

تكمن أهميته باعتبار معظم التربويين أن عملية التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص لها أبعاد خطيرة وكبيرة في أن واحد لأن العملية التعليمية ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية ونفسية وثقافية، بالإضافة لكونها عملية مستمرة ليست مرتبطة بزمان ومكان وجيل.

يمكن اعتبار الجامعة الأساس الأول لتطوير أي مجتمع كان في جميع مختلف قطاعاتها، تتصل بتكوين وبناء العقول فالتعليم الجامعي يتميز بأهمية بالغة، إذ أن الجامعة هي الدعامة الثابتة التي تقوم عليها نهضة الأمم فنشاط الجامعة اليوم لم يعد مقتصرًا على التعليم النظري وحده، بل امتد إلى الدراسات التطبيقية العالية ومهمة الجامعة لم تعد تقتصر على تطوير العلم من أجل العلم والوصول إلى الحقائق العلمية، إنما امتدت لتشمل تطوير المجتمع والنهوض به والمساهمة في حل مشكلات وتحقيق الرخاء.

4.4. وظائف التعليم العالي:

أصبح البحث العلمي وإنتاج معرفة جديدة من أهم وظائف التعليم العالي نذكرها كما يلي: (نمور،

2012، صفحة 31)

- التعليم:

يعتبر أول وظيفة للتعليم العالي، فمن المتوقع أن تقوم الجامعات بإعداد الإطارات المطلوبة التي ستقوم بشغل الوظائف العلمية والتقنية، المهنية والإدارية ذات المستوى العالي.

- البحث العلمي:

أصبح البحث العلمي وإنتاج معرفة جديدة من أهم وظائف التعليم العالي، حيث أن الجمع بين التعليم والبحث هو ما أدى إلى ظهور الجامعة الحديثة والتي اهتمت بالبحث العلمي، فهو عملية فكرية منظمة يقوم بها الباحث من أجل تقصي الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة (موضوع البحث) بإتباع طريقة علمية منظمة (منهج البحث) من أجل الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج ونتائج جيدة.

يعد البحث العلمي من الركائز الأساسية للنهوض الحضاري في أي بلد، فالاكتشافات تأتي من خلال البحث التمحيص ومتابعة الأحداث والأفكار ومحاولة تطويرها ودعمها فكثير من الابتكارات والاكتشافات ما هي إلا نتيجة للأفكار الابتكاريين لأساتذة الجامعات والطلاب المتميزين.

- خدمة المجتمع:

الجامعة في العصور الوسطى كانت تهتم أكثر بعلوم الدين وفلسفة أرسطو أكثر من التنمية الاقتصادية، بعد الثورة الصناعية بدأت تتأقلم مع احتياجات المجتمع، حيث بدأت في القرن 63 بتوفير تعليم في تخصصات فرضتها الوظائف الجديدة التي ظهرت، منها: العلوم، الهندسة، المحاسبة، أصبحت الجامعة تدرس تقريبا جميع التخصصات التي يتطلبها المجتمع الجديد بما فيها علم الاجتماع، إدارة أعمال، علم النفس.

- وظائف التأطير والتسيير والرعاية للمؤسسة الجامعية؛

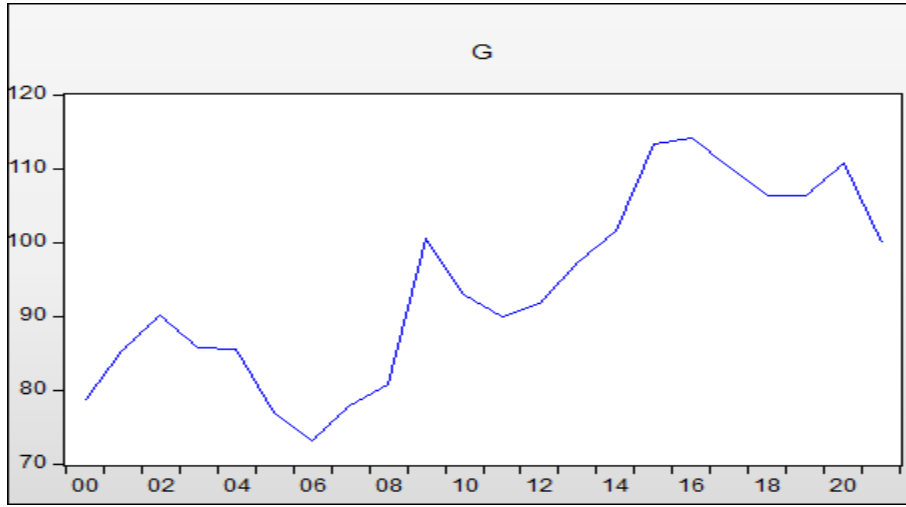
- توفير البيئة الملائمة من تشريعات وأنظمة تحقق نجاح قطاع التعليم العالي والطلبة؛

- وظائف هيئة التدريس من خلال تحقيق إطارات وكفاءات؛

5. تحليل مؤشرات الإنفاق الحكومي وقطاع التعليم العالي في الجزائر (2000-2021):

يعرض الجدول رقم (01) الملحق رقم (01) والشكل رقم (01) و(02) تطورات مؤشر الإنفاق الحكومي المعبر عنه (بالنفقات العامة) ومؤشر قطاع التعليم العالي الذي يعبر عنه بنسبة الالتحاق بالمدارس العليا في الجزائر.

الشكل رقم (01): تطورات النفقات العامة في الجزائر (2000-2021)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10

من معطيات الجدول رقم (01) في الملحق رقم(01) والشكل رقم (01) لتطورات الإنفاق الحكومي في الجزائر نلاحظ ما يلي:

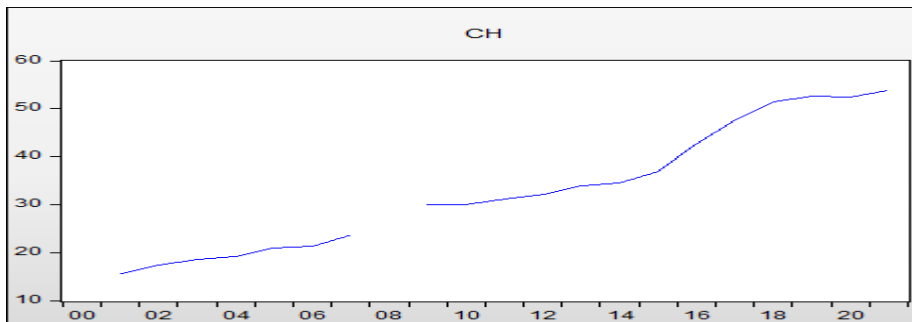
الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2004 بقيمة 85.59%، شهدت الجزائر ارتفاعا هائلا في حجم النفقات العامة، يفسر ذلك بالانفراج المالي الذي حققته بسبب ارتفاع سعر النفط وتبني دولة الجزائر برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر.

أما خلال الفترة من 2004 إلى 2007 قدرت بقيمة 77.8%، حققت انخفاض طفيف في الإنفاق الحكومي ويعود ذلك إلى انخفاض نفقات التشغيل والتجهيز.

شهدت الارتفاع المستمر والتذبذب الطفيف خلال 2008 إلى غاية سنة 2021.

يفسر ذلك بارتفاع الإنفاق الحكومي بعد انطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في سنة 2009 حيث بلغت النفقات العامة حوالي 4202.7 مليار دينار جزائري لإعطاء الأولويات للقطاعات التي حققت التنمية كقطاع الفلاحة والري.

الشكل رقم (02): تطورات نسبة الالتحاق بمدارس العليا في الجزائر (2000-2021)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews10

من معطيات الجدول رقم (01) في الملحق رقم (01) والشكل رقم (02) لتطورات نسبة الالتحاق بمدارس التعليم العالي في الجزائر نلاحظ ما يلي:

في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2021 قدرت بقيمة 53.74%، حيث شهدت نسبة الالتحاق بالمدارس العليا ارتفاع مستمر ومتذبذب بنسب ليست كبيرة، يعود ذلك لكفاءة والجهود المبذولة من طرف المدارس العليا في الجزائر ولاستقبالها عدد معين من الطلبة الممتازين فقط، وتحقيق اكتفاء في المقاعد وعدم تخصيص ميزانية كبيرة لهذه المدارس نظرا لأنهم ملتزمون بعقد عمل بعد التخرج، إضافة إلى عدم اعتماد الجزائر على قطاع التعليم العالي بشكل كبير.

6. الجزء التطبيقي (نمذجة قياسية للإنفاق الحكومي على قطاع التعليم العالي):

1.6. منهجية وعينة الدراسة:

تعتمد منهجية الدراسة على نموذج الانحدار الخطي البسيط خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2021 في الجزائر، اعتمادا على بيانات تم الحصول عليها من البنك الدولي، حيث تم اختيار هذه الفترة لوجود كل البيانات خلال معظم السنوات.

2.6. المتغيرات المدروسة:

- الإنفاق الحكومي كمتغير تابع تم التعبير عنها بالإنفاق العام كنسبة من الناتج الداخلي الخام ويرمز له G.
- قطاع التعليم العالي كمتغير مستقل تم التعبير عنه بنسبة الالتحاق بمدارس التعليم العالي كنسبة من الناتج الداخلي الخام ويرمز له CH.

3.6. مبررات اختيار المؤشرات:

- النفقات العامة كمتغير تابع يعبر عن الإنفاق الحكومي.
- نسبة الالتحاق بالمدارس العليا نظرا لأن المدارس العليا تكون المتفوقون في شهادة البكالوريا وتوفر مناصب شغل مباشرة بعد التخرج وهذا يتناسب مع الدراسة لإبراز الإنفاق الحكومي عليها.
- توفر البيانات للمؤشرات المختارة من أجل الدراسة القياسية لكل السنوات المدروسة وتحصل على نتائج جيدة تتناسب مع النظرية الاقتصادية والقياسية.

4.6. تقدير النموذج القياسي:

لتقدير النموذج لمؤشر الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم العالي تم استخدام نموذج الانحدار الخطي باستعمال Eviews10، كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (02): يمثل مخرجات تقدير النموذج الخطي البسيط.

Dependent Variable: G Method: Least Squares Date: 05/11/23 Time: 18:08 Sample (adjusted): 2001 2021 Included observations: 20 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	69.75461	4.845137	14.39683	0.0000
CH	0.772360	0.136131	5.673638	0.0000
R-squared	0.641364	Mean dependent var		95.45235
Adjusted R-squared	0.621440	S.D. dependent var		12.50653
S.E. of regression	7.694921	Akaike info criterion		7.013637
Sum squared resid	1065.812	Schwarz criterion		7.113211
Log likelihood	-68.13637	Hannan-Quinn criter.		7.033075
F-statistic	32.19017	Durbin-Watson stat		0.651321
Prob(F-statistic)	0.000022			

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews10

3.6. التفسير الاقتصادي للنتائج:

نقوم بتحليل النتائج المتوصل إليها بعد تقدير النموذج، لمعرفة العلاقة الموجودة بين المتغير التابع (الإنفاق الحكومي) والمتغير المفسر له قطاع التعليم العالي (نسبة الالتحاق بمدارس التعليم العالي)، المعادلة على الصيغة التالية:

$$G = 69.754 + 0.772 \cdot CH$$

- معامل المتغير نسبة الالتحاق بالمدارس العليا هو (0.77) يحمل إشارة موجبة مما يدل على علاقة طردية مع المتغير التابع الإنفاق الحكومي (النفقات العامة)، أي كلما ارتفع الإنفاق الحكومي في الجزائر ب (1%) ترتفع نسبة الالتحاق بالمدارس العليا بنسبة (0.77%)، يفسر ذلك بارتفاع النفقات العامة للجزائر على الطلبة والمدارس العليا وخلق مناصب شغل وتوفير مما يزيد من ارتفاع نسبة الالتحاق بالمدارس العليا، وهذا يتناسب مع النظرية الاقتصادية فالنموذج مقبول اقتصاديا.

- الحد الثابت C الإشارة التي اكتسبها المعامل موجبة (69.75+)، فالنموذج مقبول من الناحية الاقتصادية.

6.4. التفسير الإحصائي للنتائج:

- معامل التحديد المصحح $\bar{R}^2$:

نلاحظ أن قيمة معامل التحديد المصحح تساوي 65% المتمثلة في نسبة الالتحاق بالمدارس العليا مفسرة من قبل المتغير التابع المتمثل في الإنفاق الحكومي (النفقات العامة) والحد الثابت في الجزائر، أما الباقي 35% فهي مفسرة بواسطة عوامل أخرى لم نتمكن من حصرها في هذا النموذج.

- اختبار ستودنت (Test de Student):

- بلغت قيمة احتمال الثابت $prob = (0.0000)$ أقل من المعنوية الإحصائية (0.05)، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة أن الثابت معنوي في النموذج.

- قيمة الاحتمال لمعامل نسبة الالتحاق بالمدارس العليا $\text{prob} = (0.0001)$ وهي أقل من المعنوية الإحصائية (0.05) ، إذن نرفض الفرضية الصفرية $(\alpha = 0)$ ونقبل الفرضية البديلة القائلة أن معامل نسبة الالتحاق بالمدارس العليا معنوي في النموذج.

- اختبار فيشر (Test de Fisher):

بلغت قيمة احتمال فيشر $\text{prop} = (0.000)$ وهي أقل من المعنوية الإحصائية (0.05) ، بالتالي نرفض الفرضية $(H_0 : C = \alpha = \beta = 0)$ ونقبل الفرضية $(C \neq \alpha \neq \beta \neq 0)$ يعني أن كل معلمات النموذج تختلف عن الصفر أي أن النموذج المدروس معنوي وصالح للدراسة.

- اختبار دربن وأتسن (Durban Watson):

نقوم باختبار دربن وأتسن لمعرفة وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي من عدمه، نلاحظ من الجدول تقدير النموذج رقم (02) قيمة احتمال دربن وأتسن قدرت قيمته (0.65) هو أكبر من المعنوية الإحصائية (0.05) ، إذا نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأنه لا توجد مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

- اختبار ثبات تباين الأخطاء العشوائية (ARCH-LM):

لاختبار صلاحية النموذج ووجود مشكلة تجانس تباين الأخطاء من عدمها حيث كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (03): يمثل اختبار ARCH-LM

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.803448	Prob. F(1,16)	0.1980
Obs*R-squared	1.823359	Prob. Chi-Square(1)	0.1769

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews10

نلاحظ من الجدول أعلاه بأن قيمة الاحتمال لهذا الاختبار بلغت 0.17 وهي أكبر من المعنوية الإحصائية 0.05 ، ومنه نرفض الفرضية البديلة القائلة أنه يوجد مشكلة عدم ثبات التباين للبواقي ونقبل الفرضية الصفرية أي تجانس ثبات تباين البواقي ولا توجد مشكلة.

7. الخاتمة:

يلعب الإنفاق الحكومي دورا هاما في دعم قطاع التعليم العالي من خلال منحه نفقات مالية للتدريس والإقامة والنقل والأكل المجاني في الجزائر، حيث نجحت في خلق ثروة وكفاءات بواسطة مواردها البشرية. نتيجة لدراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي المعبر عنه (بالنفقات العامة) على قطاع التعليم العالي المعبر عنه بنسبة الالتحاق بالمدارس العليا، باستخدام المقاييس الإحصائية ودراسة صلاحية النموذج للدراسة. توصلنا إلى النتائج التالية:

- الإنفاق الحكومي يؤثر تأثير ايجابي على قطاع التعليم العالي حيث أن الزيادة في النفقات العامة للجزائر من خلال المنح بخلق مقاعد في المدارس العليا ومناصب عمل مستقبلا يزيد من الالتحاق بالمدارس العليا وهذا ما يحقق كفاءات في قطاع التعليم عالي.

كريمة قلعي

- من خلال استعمال اختبار فيشر وستيودنت لمعاملات النموذج كل مؤشرات المستعملة في الدراسة من النفقات العامة كمتغير تابع معبر عن الإنفاق الحكومي، ونسبة الالتحاق بالتعليم العالي كمتغير مستقل معبر عن قطاع التعليم العالي، تبين أنها معنوية في الدراسة الإحصائية إذا النموذج والمؤشرات صالحة للدراسة.
- معامل المتغير المفسر لنسبة الالتحاق بالمدارس العليا هو يحمل إشارة موجبة مما يدل على العلاقة الطردية مع المتغير التابع (النفقات العامة، أي كلما ارتفع الإنفاق العام في الجزائر ب (1%) ترتفع نسبة الالتحاق بالمدارس العليا، يفسر ذلك من خلال إنفاق أموال ومنح دراسية تساهم في توفر مناصب شغل مضمونة مستقبلا في المدارس العليا مما يزيد الإقبال عليها وبالتالي تطور قطاع التعليم العالي.
- من خلال اختبارات دراسة المشاكل الإحصائية (اختبار دربن واتسن، اختبار ثبات الارتباط الذاتي) تبين عدم وجود مشاكل قياسية في نموذج الانحدار الخطي البسيط المتمثلة في مشكلة عدم تجانس التباين ومشكلة الارتباط الخطي.

- الاقتراحات:

- تخصيص ميزانية أكبر لقطاع التعليم العالي في المدارس العليا لضمان مناصب شغل بعد التخرج.
- إنشاء في كل ولاية مدرسة عليا لتوفير مقاعد دراسية وخلق جو للطالب من خلال قرب المسافة وبالتالي تحقيق كفاءات متميزة.

8. الهوامش والمراجع:

1. الكتب:

- عادل أحمد حشيش. (1992). *أساسيات المالية العامة*. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- عدلي ناشد سوجي. (2000). *الوجيز في المالية العامة*. مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر.
- Guide on Measuring Human Capita. (2016). United Nations. Economic Commission For Europe. Conference Of European Statisticians.
- J.R. .R. Gupta. (2007). *Public Economics in India: Theory and Practice* . New Delhi : Atlantic Publishers and Distributors (P) Ltd.

2. الأطروحات والرسائل:

- يحيى بن سليمان. (2019). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا (دراسة تحليلية قياسية 1980-2014)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . جامعة الجزائر 03.
- نوال نمور. (2012). كافة هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي - دراسة حالة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير -. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير. جامعة منثوري قسنطينة.

3. المقالات:

- محمد بوعتلي، وناصر عزواني. (2019). دراسة قياسية لتأثير رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي. *مجلة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي*، 13 (01).

واقع وأداء الإنفاق الحكومي في دعم قطاع التعليم العالي

- دراسة قياسية في الجزائر (2000-2021)-

- محمد شتوح. (2012). مساهمة رأس المال البشري في خلق الميزة التنافسية في منظمات الأعمال. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، 27 (01).

4. المداخلات:

- غانية وآخرون نذير. (يومي 29 و 30 أفريل 2018). آليات ومداخل تطبيق نظام ضمان جودة التعليم العالي - عرض للتجربة البريطانية كنموذج رائد. ملتقى دولي حول الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي، الانتصارات والرهانات. جامعة 8 ماي 1945. قالمة.

5. مواقع وتقارير:

-OCDE. (2007). Le capital Humain: comment le savoir détermine notre vie. paris.
-Ricceri, F. (2008). *Intellectual Capital and Knowledge Managemen* . Routledge. New1-York.

9. الملاحق:

الجدول رقم(01): يمثل تطورات رأس المال البشري والنفقات العامة (الوحدة%)

السنوات	النفقات العامة	نسبة الالتحاق بمدارس العليا
2000	78.71890092	
2001	85.32755808	15.65380955
2002	90.12509582	17.37116051
2003	85.62711609	18.57794952
2004	85.59496916	19.14941978
2005	76.86821607	20.87285995
2006	73.10864050000001	21.33783913
2007	77.80179828999999	23.6013298
2008	80.73783125999999	
2009	100.5810258	29.90937996
2010	92.97756489	29.88942909
2011	89.89806514	31.21409035
2012	91.61833501	32.20153046
2013	97.20461578	33.89099121
2014	101.5199519	34.48181915
2015	113.3515115	36.78131865999999
2016	114.1806912	42.62884903
2017	110.056912	47.64683151
2018	106.3430724	51.36566925000001
2019	106.3803634	52.61994171
2020	110.6795113	52.49861908
2021	99.80201167	53.74174118

المصدر: بيانات البنك الدولي